



(سامة أبو عبيدة)

نقل صناديق الاقتراع تمهيدا لبدء الفرز



جانب من عملية فرز الأصوات في الدائرة الخامسة

أصدرت تقريرها الأخير حول سير عملية الاقتراع

## «الشفافية»: قانون «الهيئة العامة للديموقراطية» ضرورة لإدارة الانتخابات



### الهيبي تفقد اللجان الانتخابية واطلع على استعدادات العيادات الطبية

تفقد وزير الصحة د.محمد الهيبي، والوكيل المساعد للشؤون الفنية ونائب رئيس اللجنة الصحية العليا للانتخابات سير العملية الانتخابية، حيث قاما بزيارة مقر الاقتراع بالدوائر الخمس.

واكد وزير الصحة د.محمد الهيبي على أن العملية الانتخابية سارت بحمد الله دون أي عوقات صحية سواء للناخبين أو العاملين في اللجان الانتخابية، مجددا تأكيدهم على أن العيادات الطبية في اللجان الانتخابية كانت على أهبة الاستعداد للتعامل مع أي حالة صحية طارئة قد تحدث لا قدر الله. وكشف الوزير الهيبي عن نقل 3 حالات للعلاج بالمستشفى من مختلف الدوائر بعد تلقيها العلاج الأولي في العيادات الميدانية، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن العيادات الطبية في الفريق الفني والطبي بها، وإعطاء التعليمات للمراكز الصحية الدوائر الانتخابية مجهزة بجميع المعدات الطبية اللازمة لعلاج الحالات في المواقع الانتخابية، هذا بالإضافة إلى توفير الفريق الطبي والطبي بها، وإعطاء التعليمات للمراكز الصحية والمستشفيات بالاستعداد لاستقبال أي حالة مهما كان عنوان سكنها، وذلك بهدف تسخير كل الجهود لتوفير أفضل خدمة طبية للناخبين والناخبات الكرام.

واختتم د.الهيبي تصريحه بتمنيه التوفيق للفائزين، بالإضافة إلى تمنيه السلامة للجميع، داعيا الله عن وجل أن يحفظ الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه.

### «الطوارئ الطبية»: علاج 502 حالة طارئة في الدوائر الانتخابية ونقل 4 حالات إلى المستشفى

اعلنت ادارة الطوارئ الطبية التابعة لوزارة الصحة قيام العيادات الطبية المنتشرة في جميع الدوائر الانتخابية بعلاج 502 حالة صحية طارئة نقلت أربعة منها إلى المستشفيات العامة لاستكمال علاجهم منذ بدء عملية الاقتراع لانتخابات «أمة 2013»، صباح اليوم.

وقال وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون الفنية ونائب رئيس اللجنة الصحية العليا للانتخابات د.جمال الحربي أن الطوارئ الطبية وعلى خلاف عياداتها الميدانية في مختلف الدوائر الانتخابية عالجت حالات صحية طارئة عانت من هبوط في السكر ودوخة وصداغ مفاجئ وآلم بالأسنان وضربة شمس إضافة إلى ارتفاع ضغط الدم. وأضاف أن الحالات الأربع التي تم نقلها إلى المستشفيات العامة لاستكمال علاجها كانت تعاني من ارتفاع في ضغط الدم وآلم بالصدر وسقوط مفاجئ وضربة شمس بفعل الصيام لساعات طويلة والتعرض لاشعة الشمس الحارة إضافة إلى هبوط في الضغط والسكر، مبينا أن الحالات الطارئة بين الناخبات النساء أكثر من الرجال.

ونكر أن اللجنة الصحية العليا للانتخابات مجلس الأمة خصصت 100 عيادة طبية ميدانية في مختلف الدوائر وكلفت 36 طبيبا من الرعاية الصحية في وزارة الصحة للعمل في عيادات مقر الاقتراع إلى جانب 600 من الهيئة التمريضية وفني الطوارئ، إضافة إلى توفير 30 سيارة إسعاف لنقل الحالات إلى المستشفيات.

### الحمود هنا الفائزين بانتخابات مجلس الأمة: الجميع رابح ولا يوجد غالب ومغلوب

هذا الشيخ فيصل الحمود، النواب الفائزين في انتخابات مجلس الأمة 2013. وتمنى الشيخ فيصل الحمود لأعضاء مجلس الأمة الجديد التوفيق لخدمة بلدهم ووطنهم وأهلهم، وقال أبلغهم بربطني معهم صداقة ومعرفة وهم من ذوي الخبرة والكفاءة. ودعا إلى مزيد من التعاون والتوافق بين السلطتين، ليكمل المجلس مته، ويكون هناك إنجازات وتنمية، لتحقيق طموحات أبناء الكويت الأوفياء.

وأضاف الشيخ فيصل الحمود أن الجميع رابح ولا يوجد غالب ومغلوب فهؤلاء أبناء وبنات الكويت الأوفياء، ومن لم يحالف الحظ سيخدم بلده في مجال آخر.

### السفير الفلسطيني هنا بنجاح العرس الديمقراطي

تقدم سفير فلسطين لدى الكويت رامي طهوب بالنيابة عن الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وباسم أبناء الجالية الفلسطينية المقيمين على أرض الكويت الحبيبة بالتهاني والتبريكات إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وإلى الشعب الكويتي الحبيب بنجاح العرس الديمقراطي الكبير الذي شهدته الكويت يوم أول من أمس باختيار أبناء الشعب الكويتي لتمثيلهم الجدد في مجلس الأمة والذي إن دل على شيء فإنه يدل على أصالة وعراقة الشعب الكويتي العظيم وعلى القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير. كما يتقدم سفير فلسطين بالتهنئة إلى الفائزين في هذه الانتخابات متمنيا لهم كل التوفيق والنجاح في خدمة بلدهم وشعبهم العظيم.

وكيل وزارة، وقدمت خدمة إعلامية وإعلانية مجانية لكل مرشحي مجلس الأمة لعرض برامجهم الانتخابية ورؤاهم لناخبهم خلال مدة زمنية محددة ومتساوية لجميع المرشحين، وساهمت الوزارة بتوعية الناخبين والناخبات الطبية في اللجان الانتخابية كانت على أهبة الاستعداد وكيفية ممارسته بشكل صحيح، واقتتحت مركزا إعلاميا في فندق شيراتون للإعلاميين والمرشحين الدوليين لعدة أيام، كما تمت النغطية الإعلامية للانتخابات وعمليات الفرز ونقلها أولا بأول لمشاهدي تلفزيون الكويت ومستعمعي الإذاعة، بتكليف 200 مندوب ومراسل و650 مندوبا وهو توجه يستحق الإشادة به لما يكشفا عن التزام بالمعايير الدولية لسلك الإعلام الرسمي.

وشهدت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل تويتر، كما هائلا من نشر الإشاعات للإضرار بمرشحين، وهي تعتبر جريمة انتخابية، في حين أن هناك استخداما ايجابيا محدودا لتلك الوسائل الذي يتركه بعض المرشحين، يحدث هذا في ظل غياب قانون ينظم الإعلام الإلكتروني، كما يغيب تتبع الجهات المعنية للجرائم الانتخابية الكثيرة التي تقع في تلك الوسائل.

التوصيات: الديموقراطية الكويتية عموما، وإدارة العملية الانتخابية خصوصا مجموعة من التشريعات والسياسات لتطويرها وتحسينها، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء في الفترة الرقعية القادمة، ومنها:

1 - مراجعة نظام الدوائر وليات التصويت بما يحقق المزيد من العدالة والمواطنة، ومراجعة نظام الترشيح الفردي والجماعي بما يعزز من المواطنة والتواصل بهدف تحقيق التنمية.

2 - العمل على إصدار قانون «الهيئة العامة للديموقراطية» والتي تختص في: إدارة الانتخابات العامة، ومراقبة الإنفاق الانتخابي، والدعاية والإعلام الانتخابيين، التصويت للمقيمين خارج الكويت، وعمليات الفرز، ومشاركة المجتمع، بالإضافة إلى نشر الثقافة الديموقراطية.

3 - العمل على إصدار «قانون الجمعيات السياسية» الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بما يلا من السرية المحاطة بأعمالها حاليا، وتنظيم حقوقها وواجباتها وشؤونها المالية وشفافية مواردها ومصارفيها، وفقا للدستور.

4 - تنظيم العملية الإعلامية في القطاين العام والخاص خلال الموسم الانتخابي، في الدعاية والإعلام واستطلاعات الرأي.

5 - تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 35 لسنة 1962، على أن يشمل: -جداول الناخبين تمهيدا للهيئة العامة للمعلومات المدنية.

-تنظيم حق ممارسة الاقتراع للمقيمين في الكويت على ذمة التحقيق أو المسجونين في قضايا لا تسقط حقهم في ممارسة الانتخابات.

- توفير خدمة أفضل لضمان مشاركة أصحاب الإعاقة وكبار السن والمرضى في التصويت.

- تحديد معايير شطب المرشحين، والوقت اللازم لذلك، وإجراءات الطعن على قرارات الشطب.

- وضع غرامات مالية مرتفعة على مخالفة الصمت الانتخابي.

- تغليب العقوبات في الجرائم الانتخابية وخاصة في الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات تصل إلى إسقاط العضوية لمن ينجح في الانتخابات.

● ترحيب جيد من رؤساء اللجان من القضاة بالمراقبين المحليين والدوليين عند زيارتهم للجان الانتخابية أثناء أوقات الاقتراع.

● تم ايفاق عملية الانتخاب بسبب الإفطار من الصيام في عدد محدود من مراكز الاقتراع. ● لم يتم كشف وجه المرأة المنتقبة والمبرقة في بعض الأحيان لمطابقة الاسم.

● توجد صعوبات أحيانا أمام ذوي الإعاقة من ممارسة دورهم في الاقتراع، اما كبار السن والمقعود الذين استطاعوا الوصول إلى مكان التصويت فلم يتوافر لكثير منهم منصة خاصة للتصويت.

● استخدام الهاتف المحمول في قاعة الفرز والاقتراع في عدد من الحالات لمدونيو المرشحين والناخبين مما يسهل للناخب تصوير ورقة الاقتراع بعد اختيار المرشح.

● توجد حساسات تم فيها التصويت بصوت عال لاسماع الأخرين.

● الناخبون أكثر وعيا بنظام الصوت الواحد عن الانتخابات السابقة التي جرت لأول مرة وفقا للصوت الواحد.

● عدد من العاملين مع المرشحين يوزعون المطبوعات الإعلانية داخل سون المدرسة. ● لوحظ سقوط بعض الاسماء من كتوف الناخبين، كما رصدنا حالات معدودة تم فيها السماح لناخبين معدودة تم رغم أن أسماءهم تم شطبها من السجلات مسبقا، وهي حالات معدودة.

● تقليص عدد اللجان الانتخابية أثر قليلا على معرفة الناخبين بإمكان الاقتراع التي تفرقت أسماؤهم.

3 - الفرز: ● عدم التزام اللجان بالبدء بعملية الفرز في نفس الوقت.

● بعض رؤساء اللجان في بعض مراكز الاقتراع لم يسلموا للمراقبين بالدخول إلى اللجنة.

ثالثا: دور الجهات الحكومية في تنظيم الانتخابات: قامت عدة جهات حكومية بالمشاركة في إدارة العملية الانتخابية، ومنها وزارة الصحة ووزارة الإعلام وبلدية الكويت ووزارة العدل وغيرها، ونود هنا تسجيل أهم الملاحظات:

1- وزارة الداخلية: بل رجال ونساء وزارة الداخلية دورا كبيرا ومميزا في تنظيم الانتخابات على مستوى الدوائر الخمس، حيث شارك 11 ألفا من رجال ونساء الأمن وضباط وضباط صف لتسهيل العملية الانتخابية، كما تصدت الوزارة لجموعة من الجرائم الانتخابية مثل رصد الانتخابات الفرعية حيث حولت عددا منها إلى النيابة العامة، وورد شراء أصوات الناخبين، حيث أحالت عددا من القضايا إلى النيابة العامة، فضلا عن إدارة الترشيح للانتخابات وشطب المرشحين من غير المستوفين لشروط الناخب.

2-بلدية الكويت:قامت البلدية بترخيص المقسار الانتخابية للمرشحين، كما قامت بترخيص 270 إعلانا وأزالت مئات الإعلانات المخالفة في حين بقيت عدد من الإعلانات المخالفة التي يبدو أن ذلك وقع بسبب كثرتها وغياب وجود غرامات مالية رادعة.

أما في يوم الاقتراع فقد وقعت بعض التجاوزات من بعض المرشحين في وضع المقرات والباصات ونشر الإعلانات، إلا أن البلدية عملت على إزالة المخالفات بأسرع وقت ممكن.

3 - وزارة الإعلام

● شكلت الوزارة لجنة إعلامية عليا خاصة بالغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية برئاسة

ونظرا إلى أن الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب، فقد أخذت الانتخابات الفرعية شكلا آخر يتناسب مع أوضاع النظام الانتخابي.

فقد شهدت الدوائر الأولى والثانية والرابعة والخامسة انتخابات فرعية، وبقيت الدائرة الثالثة هي الوحيدة دون أن تشهد أي انتخابات فرعية. حيث أحالت وزارة الداخلية 5 قضايا إلى النيابة العامة بشأن إجراء انتخابات فرعية، شملت واحدة جرت في الدائرة الأولى، واثنين في الدائرة الرابعة، واثنين في الدائرة الخامسة، في حين نشرت الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي تفاصيل عن انتخابات فرعية أخرى، اثنتان في الدائرة الثانية، وثلاث فرعات في الدائرة الرابعة منهم اثنتان لخذين في قبيلة واحدة.

وقد أفرجت النيابة العامة في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات عن الأشخاص الذين تم التحقيق معهم بتهمة تنظيم انتخابات فرعية في جميع الدوائر الانتخابية.

وبشكل عام فيمكن ملاحظة غياب الشفافية في اجراءات وزارة الداخلية في هذا الموضوع بشكل لافت، وكذا نأمل ان يتم تعامل وزارة الداخلية في رصد الانتخابات الفرعية بمنهية مماثلة لتلك التي استخدمت في رصد شراء الأصوات.

5 - الصمت الانتخابي: جاء في القرار الوزاري رقم 78 لسنة 2012 المنظم لضوابط التغطية الإعلامية لانتخابات مجلس الأمة ما يوجب على جميع وسائل الإعلام ضرورة الالتزام بالصمت الانتخابي يوم الاقتراع واليوم السابق له، وذلك بالامتناع عن بث أو إعادة بث أو نشر أي لقاءات أو برامج أو تقارير أو إعلانات مع أو عن أي من المرشحين للانتخابات مجلس الأمة، إلا أنه لوحظ قيام بعض الصحف والفنوت التلفزيونية باختراق قرار الصمت الانتخابي، حيث نشرت عدد كبير من الإعلانات الانتخابية والتصريحات الصحافية لمرشحين لذلك ينبغي مراجعة التشريعات الخاصة بالصمت الانتخابي وتطويرها.

ثانيا: ملاحظات عامة على يوم الاقتراع:

1 - المقاطعة: ● بسبب تعديل آلية التصويت بشأن حق كل ناخب في اختيار أربعة مرشحين إلى حقه باختيار مرشح واحد فقط، فقد أعلن عدد من أعضاء مجلس الأمة السابقين مقاطعتهم للانتخابات التي جرت في ديسمبر 2012 وتضامن معهم عدد من الناخبين، وفي هذه الانتخابات، ورغم تخصيص المحكمة الدستورية للصوت الواحد، فقد استمر عدد كبير من مقاطعي الترشيح على موقفهم في مقاطعة الانتخابات، بينما شارك بعضهم في الترشيح، اما الناخبون فقد تضامن عدد منهم مع مقاطعة الانتخابات بينما شارك جزء غير قليل من المقاطعين في الانتخابات.

● يتبين من الأرقام المشاركة في الاقتراع ومقارنتها مع أعداد المشاركين في أكثر من انتخابات سابقة لمجلس الأمة أن هناك مقاطعة جزئية من الناخبين، لذا لا بد للجهات المعنية أن تتوقف عندها وتدرسها وتضع الآليات المناسبة لكي تضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع في العملية الديموقراطية.

2 - التصويت طوال يوم الانتخابات: ● تأخرت بعض اللجان عن فتح باب الاقتراع في الوقت المحدد وهو الثامنة صباحا، لكن كل اللجان تقريبا كانت قد باشرت أعمالها في حلول الثامنة والنصف.

3 - التصويت طوال يوم الانتخابات: ● تأخرت بعض اللجان عن فتح باب الاقتراع في الوقت المحدد وهو الثامنة صباحا، لكن كل اللجان تقريبا كانت قد باشرت أعمالها في حلول الثامنة والنصف.

4 - الانتخابات الفرعية: ● يجزم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجراءتها على أساس قبلي أو طائفي قبل الاقتراع العام، والتي تهدف إلى تصفية أعداء المرشحين على أسس عصبية،

وهدفها التأكيد من شفافية ونزاهة انتخابات مجلس الأمة وشمولها لأكبر عدد ممكن من المواطنين الكويتيين، كما تضمنت بعض موادها (المفوضية الأهلية للشفافية الانتخابية) ضمت 91 مراقبا محليا، كما استضافت فريقا من المراقبين الدوليين بلغ عددهم 33 مراقبا من 18 دولة عربية واجنبية.

والتقى المراقبون المحليون والدوليون «اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات»، مساء الأربعاء 24 الجاري بهدف الاطلاع على سير الاستعدادات لإدارة يوم الاقتراع والرد على كل الاستفسارات والتساؤلات فكانت حصيلة هذا اللقاء اطمئنان الوفد لحسن سير الاستعدادات للعملية الانتخابية، وحرصا من فريق المراقبين الدوليين على التعرف على الحالة السياسية المعنية بالانتخابات، ونظم لهم الفريق المحلي عدة زيارات ميدانية لشرائح متعددة من مجتمع الناخبين، شملت مرشحين حاليين وسابقين، ومقاطعين حاليين وسابقين، ومرشحين كانوا مقاطعين، ومقاطعين للترشح لكنهم يدعون الناس للمشاركة في التصويت.

كما قام الفريق المحلي بزيارة مقر الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية الخمس، وخرج الفريق بجموعه من الملاحظات التي تم نكرها تفصيلا في هذا التقرير، وهي ملاحظات لا تخش بنزاهة الانتخابات للمصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة، حيث أن النهج الشفاف الذي اتبعته اللجنة القضائية العليا والجهات المعنية في إدارة الانتخابات يستحق الثناء والشكر، كما أن السماح للمراقبين الدوليين بمتابعة الانتخابات أمر يبعث على الاعتزاز.

وفيما يلي أهم الملاحظات على يوم الاقتراع وعلى انتخابات مجلس الأمة:

أولا: ملاحظات عامة على الموسم الانتخابي:

1 - اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات: أصدر وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية قرار بتشكيل «اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات» برئاسة رئيس محكمة الاستئناف وعضوية 8 من المستشارين، وبين القرار ضرورة تسير وتنظيم عمل وسائل الإعلام المحلية والأجنبية ومتطوعي جمعية الشفافية الكويتية ومنظمات المجتمع المدني لمتابعة سير الانتخابات والتعاون معهم، وقد رشحت اللجنة رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة لرئاسة اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، حيث شارك 803 قضاة ووكلاء منهم 462 قاضيا بصفة أصلية و341 بصفة احتياط.

أثار البضاة اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع بكفاءة عالية بداية الانتخابات في الثامنة صباحا وحتى فرز صناديق الاقتراع في الساعات الأولى من اليوم الثاني، وقد أوجدت تلك الإدارة رضا عاما لدى المرشحين من حيث حسن الإدارة ونزاهة الانتخابات ونتائجها، دون الإخلال بحق الطعن على نتائج



رئيس إحدى اللجان خلال الفرز

### العمل على إصدار قانون الجماعة السياسية الذي ينظم عملها وفق شروط وضوابط لتأسيسها وإشهارها بدلاً من السرية المحاطة بأعمالها

تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

### تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

### تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

### تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

### تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

### تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

### تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية

تعدّل قانون الانتخابات ليشمل معايير شطب المرشحين وتقليظ العقوبات في الجرائم الانتخابية